



Global Network
on Extremism & Technology

التصدي معًا للمحتوى الإرهابي عبر الإنترنت: التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وشركات التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب

الأستاذ الدكتور ستيوارت مك دونالد وأندرو ستانيفورث

يناير 2023

الملخص التنفيذي

مشروع GNET من المشرعات الخاصة التي يقدمها المركز الدولي لدراسة الراديكالية، كينجز كوليدج لندن.

هذا التقرير بقلم الأستاذ الدكتور ستيوارت مكدونالد
وأندرو ستانيفورث

الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET) مبادرة بحثية أكاديمية يدعمها منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب (GIFCT)، وهي مستقلة ولكن تمولها الصناعة من أجل فهم أفضل لاستخدام الإرهابيين للتكنولوجيا والتصدي لهم. ويقوم المركز الدولي لدراسة الراديكالية (ICSR) بتنظيم فعاليات الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET) والإشراف عليها، بصفتها مركزًا بحثيًا أكاديميًا داخل قسم دراسات الحروب في كينجز كوليدج لندن. والآراء والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة آراء المؤلفين، ولا تُفسر على أنها تمثل آراء منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب (GIFCT) ولا الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET) ولا المركز الدولي لدراسة الراديكالية (ICSR)، سواء كانت صريحة أو ضمنية.

بيانات الاتصال

لأي أسئلة أو استفسارات، أو للحصول على نسخ أخرى من هذا التقرير، يرجى التواصل مع:

ICSR
King's College London
Strand
London WC2R 2LS
المملكة المتحدة

هاتف: +44 20 7848 2098
بريد إلكتروني: mail@gnet-research.org

تويتر: @GNET_research

هذا الملخص التنفيذي متوفر باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والاندونيسية واليابانية. ويمكن تنزيله بهذه اللغات وتنزيل التقرير بالكامل باللغة الإنجليزية مجانًا، كسائر منشورات الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET)، من موقع شبكة GNET على الإنترنت www.gnet-research.org.

حقوق التأليف والنشر © GNET

للإطلاع على التقرير كاملًا باللغة الإنجليزية، يُنصح بالبحث عن: مكدونالد، ستيوارت، وأندرو ستانيفورث. "Tackling Online Terrorist Content Together: Cooperation between Counterterrorism Law Enforcement and Technology Companies". لندن: الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET)، يناير 2023. <https://doi.org/10.18742/pub01-110>.

الملخص التنفيذي

يُعتبر التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وشركات التكنولوجيا ضروريًا على نطاق واسع للتصدي للمحتوى الإرهابي عبر الإنترنت. وقد أعلن هذان القطاعان التزامهما بالعمل معًا، وهناك أمثلة على التعاون بينهما. ولا تزال هناك عوائق، منها اختلاف الثقافات والممارسات العملية، تعترض سبيل هذا التعاون، وحالات معروفة لم يتحقق فيها. ويتخذ التعاون الحالي صبغة غير رسمية، مما يثير مخاوف بشأن الرقابة، وتوسع المهام، وضعف المساءلة والرقابة.

ويركز هذا التقرير على كيفية إزالة العوائق التي تحول دون تعزيز التعاون بين قطاع إنفاذ القانون وقطاع التكنولوجيا لجني ثمار التعاون بينهما، مع التصدي لأي مخاوف تتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها والمساءلة في آن واحد. ويُستعان في هذا التقرير بمنهجية مبنية على مقابلات شخصية لبحث تجارب وآراء لأفراد من هذين القطاعين خاضوا تجارب شخصية في التعاون المتبادل. وي طرح رؤى مبنية على أسس تجريبية في هذا الموضوع الذي يحتاج إلى بحث مستفيض.

وتقوم نتائج التقرير على أربعة محاور:

- إدراك حجم الخطر: أكد أفراد من هذين القطاعين أهمية التصدي للمحتوى الإرهابي على الإنترنت. أما من منظور إنفاذ القانون، فقد نشأ هذا الأمر من اقتناع بأن هذا المحتوى يؤثر تأثيرًا مهمًا على الممارسات العملية، وأكد أفراد من قطاع التكنولوجيا على توسع نطاق الخدمات المقدمة عبر الإنترنت وتزايد التطور الملحوظ في أنشطة الإرهابيين عبر الإنترنت وسريتها.
- معدل التقدم حتى الآن: أشار الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات شخصية إلى أن محاولات التعاون الأولية بين القطاعات المختلفة كانت محفوفة بالصعوبات. كان من أسبابها اختلاف الثقافات الأيديولوجية، وعدم وجود قنوات مخصصة للتواصل أو التعاون، واختلاف الآمال والتوقعات. وكان من أهم محفزات التغيير وجود تنظيم الدولة الإسلامية على تويتر بدرجة ملحوظة خلال الفترة من 2013 إلى 2015 وهجمات كرايستشيرش في عام 2019. أشار المشاركون في هذه المقابلات إلى أن شركات التكنولوجيا الكبرى بدأت تستثمر بشكل أكبر في إزالة المحتوى الإرهابي، بما في ذلك تجنيد أفراد من خلفيات شرطية، بينما بدأت سلطات إنفاذ القانون في تقديم تدريبات نوعية على التعاون مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي.
- التحديات الحالية: أكد المشاركون أن التوترات لا تزال موجودة. أجرت سلطات إنفاذ القانون مقابلات شخصية مع عدد من الأفراد أعربوا فيها عن شعورهم بالإحباط من طول الوقت المستغرق للبت في الطلبات ومن فشل شركات التكنولوجيا الملحوظ في تقديم الضمانات اللازمة عند تصميم التقنيات الجديدة. وأجريت مقابلات شخصية مع أفراد من قطاع التكنولوجيا أوضحوا فيها أن أكبر مخاوفهم إجراءات الإحالة التي تتخذها أو اتخذتها سلطات إنفاذ القانون وضعف الصلة بين الإرهاب وعددي من الحالات التي قُدمت.
- الخطوات التالية: أعرب المشاركون عن شعورهم بأن أهم أولويات تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات رفع مستوى التفاهم المتبادل، لاختلاف الأهداف والتحديات التي تواجه سلطات إنفاذ القانون وقطاع التكنولوجيا. ولتحقيق ذلك، اقترحت ثلاثة تدابير محددة: قنوات تواصل واضحة؛ وتعزيز تبادل المعلومات؛ وتوفير التدريب والتوظيف.

ويُختتم التقرير بأربع توصيات لإزالة العوائق التي تحول دون تعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وقطاع التكنولوجيا مع التصدي لأي مخاوف تتعلق بالإجراءات الواجب إتخاذها والمساءلة في أيّ واحد. وهي: تصميم برنامج لتبادل الخبرات؛ تنفيذ بروتوكول شرطي في عملية الإزالة والإغلاق لمكافحة الإرهاب؛ برنامج مشترك للمواجهة بفكر وقائي استباقي؛ وتحديد متطلبات البحوث الاستراتيجية المشتركة.



Global Network
on Extremism & Technology

بيانات الاتصال

لأي أسئلة أو استفسارات، أو للحصول على نسخ أخرى من هذا التقرير، يرجى التواصل مع:

ICSR
King's College London
Strand
London WC2R 2LS
المملكة المتحدة

هاتف: **+44 20 7848 2098**
بريد إلكتروني: **mail@gnet-research.org**

تويتر: **@GNET_research**

هذا التقرير، كغيره من منشورات الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET)، يمكن تنزيله مجاناً من موقع شبكة GNET على الإنترنت www.gnet-research.org.

حقوق التأليف والنشر © GNET